في حالة تجاوز بيئي من غير الممكن استدامته

«البيئة»: الكويت.. ثاني أعلى دولة في العالم من حيث استهلاك الفرد للموارد الطبيعية

أعلنت الهيئة العامة للبيئة ان دولة الكويت تعد ثاني اعلى دولة في العالم لناحية البصمة البيئية لكل فرد بعد قطر وفقا لتقرير «الكوكب الحي» لهذا العام الذي أطلقه الصندوق العالمي لصون الطبيعة. وقالت المستشار الفني لنائب المدير العام للشؤون البيئية في الهيئة هدى المنيس في لقاء مع «كونا» امس ان البصمة البيئية تعني استهلاك الفرد من الموارد الطبيعية ويقيس مؤشر البصمة البيئية استهلاك الدولة لكل فرد من الموارد الطبيعية كالطاقة والاخشاب والالياف والغذاء.

وأضافت المنيس ان الهيئة «اثبتت رؤيتها المسبقة بان هناك استهلاكا عاليا جدا للموارد الطبيعية من طاقة ومياه مقارنة بعدد السكان وهو ما اكده تقرير الكوكب الحي لهذا العام».

واوضحت ان البصمة البيئية الكلية للبشرية تظهر أن الاستهلاك العالمي للموارد الطبيعية يتطلب اكثر من كوكب واحد للتمكن من المحافظة على هذا الاتجاه «حيث اننا في حالة تجاوز بيئي من غير الممكن استدامته عالميا». وذكرت ان البصمة البيئية هي مؤشر رجعي يستند الى بيانات مسبقة «حيث تستخدم شبكة البصمة العالمية البيانات من الوكالات الدولية لحساب البصمة البيئية للدول وتنشر هذه السجلات في تقرير الكوكب الحي كل عامين».

■ المنيس: الترتيب المتقدم مرده للتطوير السريع والفترة الطويلة من النمو

هدى المنيس

وبينت ان تقرير الكوكب الحي الذي صدر عام 2003 صنف دولة الامارات بانها صاحبة اعلى البصمات البيئية عالميا لكل فرد ذلك العام الا انها حلت هذا العام في المرتبة الثالثة فيما جاءت قطر بالمرتبة الاولى تلتها الكويت في المرتبة الثانية من ناحية البصمة البيئية. واشارت الى ان الترتيب المتقدم لقطر والكويت والامارات «كان متوقعا» ومرد ذلك التطور السريع والفترة الطويلة من النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي شهدته هذه الدول نتيجة لاستفادتها من موارد النفط والغاز. وقالت المنيس ان لهذه الدول الثلاث كما غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي «نظما بيئية صحراوية ومصادر طبيعية محدودة ومع ذلك فان استهلاكها من الموارد الطبيعية المحلية والمستوردة في تزايد مستمر وبصورة سريعة وبسبب مناخها الحار والجفاف الذي يتطلب كميات كبيرة من الطاقة للتبريد وتحلية مياه البحر لتوفير المياه المنزلية الا ان الاستهلاك المسرف يلعب دورا رئيسيا في ذلك». وذكرت ان تقرير هذا العام «يثبت ان العالم ككل ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصا يواجه تحديات بيئية من

■ المناخ الجاف يتطلب كميات كبيرة من الطاقة للتبريد وتحلية مياه البحر

تغيير المناخ الى تلوث المياه والهواء وتناقص وانقراض الكائنات الحية الى جانب غياب الثقافة البيئية ما يحتاج إلى لفت انتباه الحكومات والشعوب واتخاذ سياسات واستراتيجيات للحد من هذا الاستهلاك المتزايد».

وبينت ان الاستهلاك المتزايد للموارد الطبيعية والنمو السكاني والتنمية «ظواهر محلية وعالمية ويعني نمو الاستهلاك ان البصمة البيئية للبشرية «استهلاك الموارد الطبيعية» اكبر من قدرة الكوكب على تجديد هذه الموارد وامتصاص نفاياتنا حيث يؤدي الى استنفاد الموارد الطبيعية ويساهم في تغيير المناخ».

واشارت الى ان ما يقارب من 45 في المئة من بصمتنا البيئية مرتبط باستهلاك السلع والخدمات المنتجة للكربون بكثافة كالطاقة الناتجة عن احتراق الوقود الاحفوري. وحذرت المنيس من ان انبعاثات غاز ثاني اكسيد الكربون والغازات الدفيئة الاخرى الناتجة عن استهلاك الوقود الاحفوري «قد تسبب ارتفاع معدل درجات الحرارة العالمي بمقدار 8.0 درجة مئوية في القرن الـ20 والذي يمكن ان يرتفع بمقدار 4.6 درجات بحلول نهاية القرن الـ21».

واستطردت بان ذلك سيكون له تاثيرات كبيرة على البشرية والبيئة والاقتصاد في جميع الدول الا انا حصل تراجع حاد ومستمر للانبعاثات بنسبة 80 في المئة على الاقل بحلول عام 2050 ويبدا هذا التراجع قبل عام 2020. وعن دول مجلس التعاون الخليجي اشارت الى انها «معرضة بشكل خاص لتاثير تغير المناخ كارتفاع معدل درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر في منطقة تعاني اصلا القحط والجفاف المتكرر وتناقص هطول الامطار مع ازدياد عدم انتظامها وندرة المياه ونظم الطاقة لديها منتجة للكربون بشكل مكثف حيث تشكل انبعاثات الكربون لديها العامل الاكبر في بصمتها البيئية».

فيصل الحمود يشارك أهالي الخفجي احتفالهم باليوم الوطني السعودي

الشيخ فيصل الحمود أثناء مشاركته اهالي الخفجي احتفالهم

شارك الشيخ فيصل الحمود المالك الصباح، اهالي محافظة الخفجي السعودية احتفالهم باليوم الوطني السعودي، وذلك بدعوة من محافظ الخفجي، حيث القيت القصائد الشعرية وشاركهم العرضة النجدية.

ورحب محافظ الخفجي ومسؤولو المحافظة والأهالي بالشيخ فيصل الحمود وشكروه على تلبية دعوتهم ومشاركته الطيبة التي تعكس عمق روابط الأخوة بين الشعبين الكويتي والسعودي.

وشكر الشيخ فيصل الحمود، محافظ الخفجي والمسؤولين والأهالي بالمحافظة على حسن الترحيب والحفاوة البالغة التي حظي بها، وقال إن الكويت والسعودية شعب واحد وتمنى دوام التقدم والازدهار للسعودية وشعبها في ظل القيادة الحكيمة والرشيدة لجلالة الملك وسمو ولي عهده حفظهم الله ورعاهما.

شمات

الدستور فوق الحكومة

بمعاملة تشريع معين باعتباره من الحقوق الثابتة لأي من السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يجوز نقضه اذ ان من شأن ذلك ان يفرغ رقابة الدستورية من مضمونها».

واشارت الى ان الدستور رسم لكل سلطة من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية حدود اختصاصها ووظائفها وصلاحياتها ولم يجعل اي سلطة منها تعلو على الاخرى فجميعها خاضعة للدستور وكل منها تستمد كيانها واختصاصها من القواعد التي رسمها لها الدستور ولا يجوز لها بالتالي الخروج عن احكامه ولا صحة في القول بان التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية محصنة وراء تعبيرها عن ارادة الامة ولا هي صاحبة السيادة في الدولة.

واضافت ان السيادة هي للامة طبقا لصريح نص المادة «6» من الدستور كما ان ارادتها جرى التعبير عنها في الدستور مشيرة الى ان النص الوارد في المادة «108» من الدستور بان عضو المجلس يمثل الامة بأسرها يعني ان يكون عضو المجلس مستقلا كل الاستقلال عن ناخبيه وليس اسيرا لمؤيديه من ابناء دائرته نائبا لهم يرعى مصالحهم الخاصة البحتة وانما يرعى المصلحة العامة دون تجاوز هذا المعنى.

وأوضحت ان المحكمة الدستورية «مقيدة في قضائها بنطاق الطعن المطروح عليها والمناط في اعمال رقابتها الدستورية» مبينة انه «حسبما استقر عليه قضاؤها ان يكون أساس الطعن هو مخالفة النصوص التشريعية المطعون عليها لنص في الدستور ولا شأن للمحكمة في بحث مدى ملاءمة هذه النصوص ولا ما ظهر فيها من قصور ومثالب من جراء تطبيقها ولا بالادعاء بأن تلك النصوص لم تؤت اكلها وتحقق غاياتها».

وقالت ان «هذه الامور يستدعي معها النظر في تعديلها اذا كانت غير وافية بالمرام وذلك بالاداة القانونية المقررة طبقا للدستور بيد انها لا تصلح ان تكون سببا للطعن عليها بعدم الدستورية لخروج ذلك عن مجال الرقابة القضائية لهذه المحكمة».

وذكرت المحكمة ان المادة الاولى من القانون المذكور باعادة تحديد الدوائر الانتخابية نصت على ان «تقسم الكويت الى خمس دوائر انتخابية لعضوية مجلس الامة طبقا للجدول المرافق لهذا القانون» كما نصت المادة الثانية من ذات القانون على ان «تنتخب كل دائرة عشرة اعضاء للمجلس على ان يكون لكل ناخب حق الادلاء بصوته لاربعة من المرشحين في الدائرة المقيد فيها ويعتبر باطلا التصويت لاكثر من هذا العدد». وقالت ان طعن الحكومة انصب نطاقه «على نص المادتين المذكورتين» وذلك فيما تضمنتاه من تحديد الدوائر الانتخابية ونطاق كل دائرة ومكوناتها وعدد الاعضاء الممثلين لها في مجلس الامة وعدد المرشحين الذين يجوز للناخب الادلاء بصوته لهم «وعلى اغفال» الجدول المرافق للقانون ادخال بعض المناطق من هذه الدوائر بالقول ان هاتين المادتين المطعون عليهما اخلتا بمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وهو ما انعكس اثره سلبا على صحة وسلامة تمثيل الامة في مجلسها النيابي بالمخالفة للمواد «7 و8 و29 و108» من الدستور مستهدفة الحكومة بطعنها القضاء بعدم دستورية نص المادتين سالفتي الذكر برمتهما.

واضافت ان «هذه المحكمة مجردة من الوسائل القضائية التي تعيد بها تحديد هذه الدوائر ومكونات كل دائرة منها بادخال المناطق المقول بان الجدول المرافق للقانون قد اغفل ادراجها ضمن اي من الدوائر الانتخابية المشار اليها». وقالت ان المحكمة «لاحقت من استعراضها للمراحل التشريعية التي مر بها تحديد الدوائر الانتخابية ان الاسباب والدوافع التي اشارت اليها الحكومة في طلب الطعن لا تعدو ان تكون هي ذات الاسباب والدوافع التي اشارت اليها المذكرات الايضاحية للقوانين المتعاقبة الصادرة في هذا الشأن والتي اقتضى معها النظر في تعديل تحديد الدوائر اكثر من مرة كان آخرها القانون رقم «42» لسنة 2006 المشار اليه والذي صدر بعد ان واقع عليه مجلس الامة».

وتطرقت الى ما اثارته الحكومة في طلب الطعن المتعلق بنظام التصويت في كل دائرة بما لا يجاوز اربعة مرشحين الوارد في نص المادة الثانية من القانون بالقول ان هذا النظام قد تم استغلاله في ارتكاب مخالفات انتخابية وانه قد اسفر تطبيقه عن اوجه قصور وظهور سلبيات ونتائج لم تعبر بصدق عن طبيعة المجتمع الكويتي وتمثيله تمثيلا صحيحا مضيفة ان «ما ذكرته الحكومة في هذا السياق لا يكشف بذاته عن عيب دستوري ولا يصلح سببا بهذه المثابة للطعن بعدم الدستورية لانحسار رقابة هذه المحكمة عنه».

واضافت انه «لا وجه لما تثيره الحكومة من ان القانون في تحديده لمكونات كل دائرة في الجدول المرافق له لم يكن متوازنا نظرا للتفاوت بين عدد الناخبين في هذه الدوائر وانه كان من شأن هذا التفاوت على النحو الوارد به ان تفاوت الوزن النسبي لصوت الناخب في كل منها بحيث صار للناخبين في الدوائر الانتخابية الاكثر كثافة اصوات وزنها اقل من وزن اصوات الناخبين في الدوائر الاقل بما يخل بمبدأ المساواة مستندة في ذلك على بيان احصائي جرى عام 2012 اذ انه فضلا عن ان المساواة المقصودة ليست هي المساواة المطلقة او المساواة الحسابية فانه لا يسوغ في مقام الوقوف على مدى دستورية القانون التحدي بواقع متغير لتعييب القانون توصلا الى القضاء بعدم دستوريته».

وقالت المحكمة في حكمها انه «ترتيبا على ما تقدم يكون الطعن على غير اساس حريا برفضه فلهذه الاسباب حكمت المحكمة برفض الطعن».

من جهته أكد مجلس الوزراء عقب اجتماع استثنائي عقده امس ترحيب الحكومة بحكم المحكمة الدستورية، مؤكدا انه أصدر قراره للجهات المختصة، بسرعة دراسة الحكم وآثاره، لوضع الخطوات الجادة والسريعة لتنفيذ مضمونه.

وأوضح وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله المبارك ان لجوء الحكومة إلى المحكمة الدستورية بالطعن في دستورية القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، كان الهدف منه هو «توكيد إرادة الأمة من خلال التأكد من دستورية أحكام هذا القانون، وبما يجنب الدولة ومؤسساتها أي فوضى قانونية أو إرهاق سياسي ناجم عن الوضع الحاصل الذي أكد معظم الخبراء والفقهاء الدستوريين أنه يشوب قانون الدوائر الانتخابية ما قد يخلق فراغا تشريعيا».

وقال العبدالله: إن «لجوء الحكومة إلى المحكمة الدستورية رغم جميع ما أثاره البعض من تشكيك في النوايا وادعاءات غير حقيقية فسوف يظل يجسد الشفافية والإيمان الصادق بنزاهة القضاء وحياديته، وفي الوقت ذاته التأكيد على أن مجلس الوزراء يباشر مسؤولياته دون الالتفات لضغوط سياسية انطلاقا من مسؤوليته الدستورية واستجابة لاستحقاقات وطنية واجبة في مراعاة مقتضيات المصلحة الوطنية العليا التي تنبع من الحرص على تكريس مبادئ الدولة القانونية وشرعية أعمال السلطات فيها وصولا إلى تحقيق الممارسة البرلمانية الحقة المعبرة عن إرادة الأمة الكاملة».

ودعا مجلس الوزراء «الشعب الكويتي الكريم إلى أن يعمل الجميع يدا واحدة لتأكيد الاحترام الجاد للدستور وتكريس دولة القانون والمؤسسات وإعلاء كلمة قضائنا الشامخ أيا كانت أحكامه وتقليب المصلحة الوطنية العليا على ما عداها من مصالح ضيقة والمحافظة على الوحدة الوطنية وتركيز الجهود نحو تجسيد الممارسة الديمقراطية السليمة وأهدافها في تعزيز وحدتنا الوطنية وتحقيق كل ما يحفظ أمن الوطن واستقراره ويدفع بعجلة التقدم والرخاء والازدهار قدما».

وعقب النائب د.وليد الطبطبائي على حكم المحكمة الدستورية بقوله: وانتصرت إرادة الأمة وحكمت المحكمة برفض طعن الحكومة، شكرا لكل من ساندنا ولاعزاء للشيعة ومرتزقة الفقه الدستوري.

من جانبه قال النائب جمعان الحربش: الحمد لله وشكرا لكل من تواجد في «الارادة» دفاعا عن الامة مصدر السلطات، فيما اعتبر النائب د.فيصل المسلم أن حكم الدستورية «يستوجب استقالة حكومة عطلت بدءا لشهور فورا والعودة لارادة الشعب الحر لاختيار مجلس امة جديد». ورأى النائب مسلم البراك: هذه الحكومة يجب أن تعاقب من خلال المجلس القادم، واذا كانت الحكومة تحترم نفسها، فيجب أن تجتمع اليوم وتحل مجلس الخزي والعار.

وقال: «بعد صدور الحكم، على رئيس الوزراء أن يقطع إجازته ويعود لحل مجلس الخزي والعار الذي دخل لمزبلة التاريخ».

بدوره قال النائب فلاح الصواغ: الحمدلله الذي بفضله تتم الصالحات وكل التقدير للقضاء الشامخ ومبروك للشعب الكويتي الحر.

وعلق النائب يوسف الزلزلة بالقول: بما أن المحكمة الدستورية رفضت طعن الحكومة بقانون الدوائر، وعليه أصبح استمرار مجلس 2009 دستوريا ويجب أن يقوم بمهامه.

من ناحيته قال نائب مجلس 2012 بدر الداهوم: تبارك للشعب الكويتي الحكم التاريخي، وتشكر قضاءنا العادل الذي هو ملجأنا بعد الله عز وجل.فيما أكد عضو مجلس الأمة المبطل د.عادل الدمخي أن «المحكمة الدستورية انتصرت للدستور والشعب الكويتي».

أما النائب خالد الطاحوس فشدد على أن: حكم الدستورية لن يثنينا عن مطالب الاصلاح السياسي الحقيقية، وعلى رأسها الامارة الدستورية والحكومة المنتخبة. ورأى النائب عبداللطيف العميري أن: «القضاء لا يمدح ولا يذم، ويجب الإسراع بحل مجلس 2009 ومن يعتقد بان الحكومة حزينة لحكم الدستورية فهو مخطئ».

وقال عضو مجلس الأمة المبطل د.خالد شخير: شكرا للشعب الكويتي الذي حضر البارحة في ساحة الإرادة وعلى رئيس الوزراء حل مجلس 2009 فورا والدعوة لانتخابات جديدة.

من جانبه قال نائب مجلس 2012 أسامة المناور: تبقى الإرادة بعد الله للشعب وجاء هذا الحكم ليرسخ ذلك المبدأ وليعلم كل من نافق وزين وداهن.. لم نكن لنتراجع عن تمسكنا بحق الشعب.

من جهته قال النائب مبارك الوعلان: بهذا الحكم التاريخي نزداد ثقة بقضائنا الشامخ ورسالتنا لعباد الدينار والدرهم أنكم تعيشون في زمان ليس بزمانكم فالكويت بلد الأشراف.

وأكد النائب عدنان المطوع: نحترم حكم المحكمة الدستورية وعلى جميع نواب مجلس 2009 الانصياع لحكم حل مجلس 2012 وعودة مجلس 2009 لمباشرة صلاحياته واستكمال مدته.

وأشاد أمين عام المنبر الديمقراطي يوسف الشايجي بالقضاء، موضحا أن على الجميع الالتزام بالحكم، والانتخابات القادمة تحصنت وهذا يحقق الاستقرار السياسي.

وطالب النائب مرزوق الغانم بالاعتذار ممن صدر منه تشكيك بالقضاء قائلا: تعززت ثقتنا بقضائنا الشامخ الذي لم يكن يوما محل شك، ولكن هل يجرؤ من شكك بالقضاء وادعى المؤامرات ودعا للفوضى ان يعتذر؟ بدوره قال النائب الصيفي مبارك: القضاء اليوم أوقف أخطر مؤامرة ستمارس على الدستور وضرب الإرادة الشعبية، مضيفا: نقول للحكومة تعلمي من هذا الدرس وكفاك عبثا وامتثلي لإرادة الشعب.

من ناحيته اعتبر د.محمد الحويلة ان حكم المحكمة الدستورية التاريخي بعدم قبول طعن الحكومة في الدوائر الانتخابية أعاد السيادة للأمة، وحصن قانون الانتخابات الحالي من أي قرار حكومي، مؤكدا ان الحكومة أصبحت أمام استحقاق حل مجلس 2009 والمسارعة في إجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة.

وحذر الحويلة في تصريح صحافي، من أي تلاعب حكومي بالدوائر بعد حكم المحكمة الدستورية، مشددا على أن أي مرسوم ضرورة لتعديل الدوائر سيدخل البلاد في نفق أظلم مما كانت فيه قبل صدور حكم المحكمة. ووصف النائب السابق محمد براك المطير حكم المحكمة الدستورية اليوم بالتاريخي لا سيما ان المحكمة انتصرت لإرادة الامة كعادتها.

وقال المطير في تصريح صحافي ان القضاء في دولة القانون يمثل ضمان أمان وان نهضة الشعوب ورقيها تقاس بمؤسساتها الدستورية وقضائها النزيه مطالبا كل من أساء للقضاء تلميحا وتصريحا ان يعتذر لما بدر منه تجاه المؤسسة القضائية التي نحترم أحكامها أيا كانت.

وتمنى المطير ان تبدأ الاجراءات الدستورية بحل مجلس امة 2009 والدعوة لانتخابات جديدة ليمارس الشعب حقه في اختيار ممثليه.

ومن جهته بارك النائب مرزوق الغانم للشعب الكويتي صدور حكم المحكمة الدستورية بتحصين قانون الدوائر الخمس، قائلا ان هذا الحكم يقطع بما لا يدع مجال للشك باستقلالية القضاء ونزاهته وإحقاقه للحق مهما حاول البعض تشويه هذه الصورة الناصعة.

وقال الغانم في تصريح صحافي «من انتصر اليوم ليس ما يسمى بالأغلبية ولا الحكومة لكنه انتصار لدولة القانون والدستور على حساب دولة الفوضى والتكسب الانتخابي»، مشيرا إلى ان اهم ما عززه هذا الحكم هو الحكم السابق للمحكمة ببطلان انتخابات 2012 مؤكدة أنها لا تنحاز للأهواء السياسية إنما للدستور والأمة في جميع الأحوال.

وأضاف «لقد كشف هذا الحكم كل الذين يقتاتون على الأزمات، فنحن اليوم في وضع أفضل بعد تحصين الدوائر الخمس، لكننا نتساءل عما سيختلقون من أزمات جديدة، ونسأل الله أن يقي البلاد من عواقب هذه الأزمات»، مبينا «أن تدعي الشجاعة في المواجهة دون أن تملك الشجاعة في الاعتذار والاعتراف بالخطأ فذلك قمة الضعف والجبن، وقد اعتدنا على البعض الهروب للأمام واختلاق أزمات جديدة وانتصارات مزيفة بدلا من العمل والانجاز».

من جهتها أكدت الحركة الدستورية الإسلامية أن حكم الدستورية انتصر لإرادة الأمة، ودعت الحكومة للمسارعة بحل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات جديدة وحيّت كتلة الاغلبية والقوى السياسية ومجاميع الشباب على حراكهم الوطني المشهود.

واصدر «التيار التقدمي الكويتي» بيانا بعد حكم المحكمة الدستورية رفض الطعن الحكومي بقانون الدوائر الانتخابية اعلن فيه انه «بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها برفض الطعن المقدّم من الحكومة في القانون 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، فقد أصبح واضحاً أمام الجميع أنّ السلطة إنما كانت تناور تحت ستار العدالة والمساواة وتحصين النظام الانتخابي من أجل دفع القضاء الدستوري إلى توفير الغطاء لمخططها في الانفراد بتفصيل النظام الانتخابي كيفما تشاء، بالإضافة إلى محاولتها المكشوفة إطالة عمر مجلس 2009 المرفوض شعبياً، وإلهاء القوى الشعبية في قضية الدوائر لصرف انتباهها عن المطالب المستحقة للإصلاح السياسي الديمقراطي».

وأكد التيار في بيانه أن «حكم المحكمة الدستورية ليقطع الطريق أمام هذا المخطط السلطوي، وليبدد أوهام الأطراف التي انساقت، جراء قصر النظر أو الحسابات الذاتية الخاطئة، وراء الادعاءات الحكومية الزائفة».

أضاف البيان: «والآن، لم يعد هناك بُدّ من إنهاء حالة الفراغ الدستوري غير المبررة التي تعمّدت السلطة اختلاقها، وهذا ما يتطلب الإسراع من دون تأخير في اتخاذ إجراءات حل مجلس 2009 غير مأسوف عليه، والدعوة في أقرب وقت ممكن إلى إجراء انتخابات نيابية وفق النظام الانتخابي القائم من دون تغيير».

ومن جهة أخرى شدد رئيس المكتب السياسي في الحركة السلفية د.بدر ماجد المطيري على ضرورة حل مجلس 2009 بعد صدور حكم المحكمة الدستورية القاضي برفض الطعن المقدم من الحكومة ضد قانون الدوائر الانتخابية، وفق الدوائر الخمس، موجها شكره وتقديره للشعب الكويتي الحر الذي تواجد في ساحة الإرادة على حضوره ومشاركته في صنع القرار، مؤكدا أن الشعب هو مصدر السلطات جميعا.

وأكد المطيري في تصريح صحافي أن هذا الحكم الصادر يأتي ليؤكد على نزاهة القضاء الكويتي، رغم الهجمات التي يتعرض لها، مطالبا الحكومة الوفاء بتعهداتها السابقة وحل مجلس 2009 الذي أكدت الحكومة نفسها في مناسبة سابقة على أن أسباب حله ما زالت قائمة ومتوافرة، خصوصا وان مجلس 2009 قد أسقطته الإرادة الشعبية.

الأغلبية: الحكم

تحمل الكلمة من معنى بعد ان أرادت الحكومة ان تزج بالقضاء في أتون السياسة ولكن كان للقضائنا الشامخ كلمته.

وتوجه المطر بالشكر للحراك الشبابي والشعبي والجبهة الوطنية لحماية الدستور وتجمع «نهج» على الحراك المدني السلمي المستحق مشيرا الى ان حكم المحكمة الدستورية جاء انتصارا للشعب الكويتي والمادة 6 من الدستور وانقذ الكويت من نفق مظلم، وقال المطر: الشعب الكويتي يستحق ان يرى التنمية والمرحلة المقبلة ليست مرحلة عتب او اختلاف بل هي مرحلة بناء.

واضاف: انه اصبح الآن لزاما على الحكومة ان تحل مجلس 2009 غير المأسوف عليه والذي سقط بإرادة شعبية، وتصحيح الخطأ الإجرائي وعدم عودة هذا المجلس إطلاقا، والدعوة إلى الانتخابات المقبلة بأسرع وقت، متوقعا اصدار مرسوم حل المجلس الحالي قريبا.

وبين ان كتلة الأغلبية هي جزء من حراك شعبي مستحق أكده حكم الدستورية، والمرحلة المقبلة هي ليست مرحلة عتب وخلافات وإنما مرحلة بناء، ويستوجب على الحكومة ان تدعو الى انتخابات مقبلة وفق النظام القائم، والدعوات الشاذة لانعقاد مجلس 2009 مرفوضة والشعب لا يمكن ان يسكت تجاه هذا الأمر.

ولفت الى ان كتلة الأغلبية والشعب الكويتي يتطلع الى مرحلة بناء وتوافق، والنظام الانتخابي ليس نموذجيا ولكن مجلس الامة هو الوحيد الذي له الحق بمراجعته وتعديله، مبينا ان الكلمة الان للشعب الكويتي ليختار من يراه مناسبا، لتحقيق التنمية المطلوبة، قلدينا كل مقومات التنمية اذا تعاونت الحكومة والمجلس وكلي تفاؤل بان الكويت ستعود درة الخليج.

«المواصلات»: تخفيض

اشتراكات الانترنت المنزلي سلكيا وبلزمهم بخفض اسعار الاشتراكات بما لايقل عن 40 في المئة من الاسعار الحالية.

وقال بيان صحافي صادر عن وزارة المواصلات امس ان القرار حظر على الشركات من تجاوز الحد الاقصى الذي نص عليه القرار مضيفا ان هذا الخفض هو الثاني من نوعه في عهد الوزير الأمينة اذ قام بالزام الشركات بخفض اسعارها في عام 2011 عند توليه منصب وزير المواصلات حرصا على تطوير ورفع كفاءة خدمة الانترنت في الكويت لضمان وصولها الى جميع شرائح المجتمع الكويتي.

«الداخلية»: تطبيق

الشاملة الرامية الى تطوير وتحديث العمل في الوزارة لتقديم الخدمات الامنية المتميزة.

وقال وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون الجنسية والجوازات بالانابة اللواء سيف محمد السيف في تصريح صحافي امس ان التطبيق ياتي تنفيذا لبدء العمل بهذا المشروع والذي دشنه وكيل وزارة الداخلية بالنيابة الفريق سليمان فهد الفهد في نهاية الاسبوع الماضي وتاكيدا على الانطلاقة الجديدة والنقلة النوعية في خدمات الوزارة للعمل على راحة المراجعين من مواطنين ومقيمين.

«نفط الكويت»

الى 140 مليون قدم مكعب يوميا «وما يميز انتاج الغاز حاليا هو انتاج 50 الف برميل من النفط الخفيف».

واضاف الرشيد في تصريحات صحافية على هامش المؤتمر الدولي لمهنيي الطاقة الذي بدأ فعالياته امس «لدينا مشروع للوصول بانتاج الغاز الى 175 مليون قدم مكعب يوميا» موضحا ان المشكلة في عدم الوصول بالانتاج الى هذا الرقم حتى الان «هي ان التصاميم القديمة للمشروع غير متوافقة حاليا بين الكمية المستهدفة لانتاج الغاز وانتاج النفط المصاحب مع الغاز وبين الكميات التي انتجت بالفعل وفقا للتصاميم القديمة».

واستطرد قائلا: «بشكل أوضح لو أردنا انتاج 175 مليون قدم مكعب من الغاز نكون هناك حاجة لانتاج 60 الف برميل من النفط في ذات العملية الانتاجية ونعمل حاليا على رفع الانتاج الى 60 الف برميل نفط».

وذكر الرشيد أن نسبة مشاركة المرأة في شركة نفط الكويت تضاعفت خلال السنوات الماضية من 7 الى 15 في المئة مبينا ان المرأة حصلت على 12 في المئة من المناصب القيادية «على الرغم من صعوبة العمل في القطاع والحقول النفطية».

«التربية»: تدشين

الست ومدارس الاحتياجات الخاصة مطلع شهر أكتوبر المقبل منها ثلاثة أندية جديدة.

وقال العويد لـ«كونا» امس ان الاندية الثلاثة الجديدة تشمل ناديين للبنين في منطقة عبدالله المبارك وابرق خيطان والنادي الثالث للبنات في منطقة الفردوس مع تفعيل ناديي البوليتغ ومركز الربيوت «لتكون بذلك رافدا مهما لاستيعاب انشطة الطلاب والطالبات وتوجيه طاقاتهم الابداعية بما يعود بالنفع عليهم وعلى الوطن».

واضاف ان الاندية المسائية ستدعم هذا العام بالانشطة الالكترونية والالعاب التكنولوجية الحديثة بغية اجتذاب الطلبة وفق ميولهم ومواكبة التطور العلمي بهذا الخصوص.

الوفيات

■ مرزوقة حسن سرور الهاجري الرشيدي: زوجة عوض محمد عوض رجا المويزري – 49 عاماً، شيعت، الرجال: عبدالله مبارك – ق1، ش112، م7، النساء: عبدالله مبارك – ق7، ش710، م32، ت: 65141485 – 66118142.

■ براك خليفة عقيل العازمي – 80 عاماً، شيع، الرجال: سلوى – ق1، ش100، م47، ديوانية خليفة مرزوق العقيل، النساء: الصليبيخات، ق2، ش104، م50، ت: 99005311 – 65506553.

■ عيسى سلطان سويد السهلي – 54 عاماً، شيع، الرجال: الرميثية – ق7، شارع حراء، ج74، م7، النساء: مشرف – ق3، ش 1، م48، ت: 94026079.

■ محمد براك صقر المرشاد – 54 عاماً، شيع، الرجال: صباح الناصر – ق2، ش4، م48، النساء: الفردوس – ق4، ش1، ج2، م56، ت: 60747903 – 99793292.

■ زهرة عباس حسين الحمر – 85 عاماً، التشييع في التاسعة والنصف من صباح اليوم، الرجال: الدعية – حسينية بوعليان، النساء: الدسمة – ق3، ش38، م3، ت: 22553290.

إنا لله وإنا إليه راجعون